



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية

- رقم ١٨ -

آب/أغسطس ٢٠١٨

مؤتمر باريس (٤):

الفرص المتاحة وحدود القدرة

الفعالية على تحقيقها

كمال حمدان



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
لمؤسسة كونراد آديناور ومؤسسة
بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية
المعلومات والآراء الواردة فيها تقع
على عاتق الكاتب وحده.

مؤتمر باريس (٤):

الفرص المتاحة وحدود القدرة الفعلية على تحقيقها

مقدمة: مؤتمر باريس (٤) وظاهرة تعدد المؤتمرات

انعقدت بين آذار/مارس ٢٠١٨ و نيسان/أبريل ٢٠١٨ ثلاثة مؤتمرات دولية في روما وباريس وبروكسل، اندرجت أعمالها - وبخاصة في مؤتمري باريس وروما - ضمن هدف استراتيجي معلن يرمي إلى حماية الاستقرار السياسي والاقتصادي للبنان. ومن حيث المبدأ، يمكن اعتبار تعدد المؤتمرات أمراً إيجابياً في ذاته طالما أنها تنعقد تحت شعار دعم لبنان. لكن هذه الظاهرة لا تعفي من التساؤل عمّا إذا كان الوجه الآخر لتعدد المؤتمرات ينطوي أيضاً على معضلة تاريخية تعكس حاجة البلد الدائمة إلى «بدائل من الخارج» لمساعدته على إدارة شؤونه، خصوصاً كلما تعلق الأمر بسبل مواجهة تحديات اقتصادية أو سياسية كبرى، مثل إدارة التوازنات بين الطوائف أو التصدي لأزمة العجز والدين العام، أو تقرير موقع لبنان حيال أزمات المنطقة وتداعياتها. وقد سلّط اجتماع روما الوزاري الضوء (آذار ٢٠١٨) على قضايا أمنية وسياسية تتعلّق بدعم سيادة لبنان وقواه المسلحة وتشجيعه على استكمال بلورة استراتيجيته الدفاعية وتطبيق سياسة «النأي بالنفس» إزاء الصراعات الإقليمية، عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة^١. وانعقد مؤتمر بروكسل (نيسان/أبريل ٢٠١٨) بهدف جمع نحو ٩ مليارات دولار كفي توزّعها الأمم المتحدة على النازحين داخل سوريا واللاجئين السوريين في دول الجوار، خصوصاً لبنان، أمكن تأمين ٤,٤ مليار دولار منها (نصفها تقريباً من فرنسا وألمانيا). أما موضوع البحث في هذه الورقة أي مؤتمر «باريس ٤» (أو «سيدر»^١) الذي عُقد في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فقد انحصرت أعماله في موضوع أساسي واحد: توفير القروض الميسّرة للبنان لتمويل برنامج استثماري يرمي إلى تأهيل وتطوير شبكات المرافق العامة والبنى التحتية المتقدمة.

تضمنت وثائق مؤتمر باريس (٤)^٢ - «التقرير النهائي»، و«رؤية الحكومة للتثبيت

١ القرارات ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ و ١٦٨٠ و ٢٠٠٦ و ١٧٠١ عام ٢٠٠٦.

2 Government of Lebanon: Capital Investment Program, Final Report, March 2018 – Vision for Stabilization, Growth and Employment – List of Projects – Potential PPP Infrastructure Projects.

الاقتصادي والنمو والتشغيل»، و«لائحة المشاريع»، و«المشاريع المقترحة للخصخصة» - برنامجاً استثمارياً يمتد على ١٢ سنة، موزعة على ثلاث مراحل يتكوّن كلٌّ منها من ٤ سنوات، وتبلغ تكاليفه الاجمالية ١٧,٣ مليار دولار أميركي في المرحلتين الأولى والثانية (٢٠١٨ - ٢٠٢٥)، بينما لحظ نحو ٥,٧ مليار دولار للمرحلة الثالثة، ما يرفع القيمة الإجمالية للبرنامج إلى ٢٣ ملياراً. وتشير هذه الوثائق إلى توزّع تكاليف المرحلتين الأولى والثانية بنسبة ٣٣٪ لقطاع النقل و ٢١٪ لقطاع الكهرباء و ١٨٪ لقطاع المياه والصرف الصحي.... واستجابة للطلب اللبناني، التزم المؤتمر بتزويد لبنان بقروض ميسرة وأخرى مشروطة بضمانات والتزامات يصل مجموعها إلى نحو ١١ مليار دولار^٣، اقتصر عنصر الهبة فيها على ٧٥٪. وما ساهم في تعجيل انعقاد هذا المؤتمر عاملان أساسيان: الأول داخلي يتعلّق بانعدام الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام لبنان بعد وصول معظم المؤشرات الاقتصادية والمالية الى خطوطها الحمراء؛ والثاني خارجي يرتبط بتزايد المخاوف الأوروبية (وبخاصة الفرنسية) من أن يؤدي أيّ انهيار اقتصادي في لبنان إلى موجات جديدة من النزوح السوري (وغير السوري؟) في اتجاه القارة العجوز.

تتضمّن هذه الورقة ثمانية محاور أساسية:

المحور الأول: يستعرض ويحلّل أهم المؤشرات الماكرو- اقتصادية في لبنان عشية انعقاد المؤتمر؛

المحور الثاني: يناقش توصيف الوثائق الحكومية المقدّمة إلى المؤتمر: رؤية إنمائية؟ خطة اقتصادية؟ برنامج استثماري...؟

المحور الثالث: يبحث فيما إذا كانت للبرنامج الاستثماري - مسبقاً - استهدافات قطاعية محدّدة؛

المحور الرابع: يرصد تداعيات تنفيذ البرنامج على أوضاع المالية العامة في البلاد؛

المحور الخامس: يتناول أبعاد الربط بين البرنامج الاستثماري وتطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

٣ بعض هذه اللبالغ أعيد تجميعها من قروض سابقة غير منقّدة، لا سيما ما يتعلّق منها بقروض غير منقّدة من البنك الدولي (نحو ١,١ مليار دولار)

٤ قلّدت نسبة الهبة في مؤتمر باريس (٣) بنحو ٣٠٪.

المحور السادس: يستقرئ تبعات تنفيذ البرنامج على أداء سوق العمل المحلية؛

المحور السابع: يبحث في القدرة الاستيعابية للسلطات العامة ومؤسساتها على تنفيذ البرنامج؛

المحور الثامن: يبحث في تداعيات نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة على فرص تنفيذ البرنامج؛

وتختتم الورقة بخلاصة حول خيارات مستقبلية بديلة.

١ - طور جديد من تفاقم مؤشرات الأزمة الاقتصادية:

يواجه لبنان رهنًا تزامن أزمات متداخلة على الصعيد الماكرو- اقتصادي. فمعدلات النمو الاقتصادي التي تراوحت بين ٨,٥٪ و ٩٪ سنوياً بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٠، انخفضت الى ما بين ١٪ و ١,٥٪ وسطياً منذ عام ٢٠١١، مع صعوبة بل استحالة إحداث خرق إيجابي في توقعات النمو مستقبلاً، إذا استمرت الاتجاهات الراهنة قائمة. وبالتزامن مع هذا التراجع، تعززت العجزات في الحسابات الخارجية بدءاً من العجز التجاري ذي الطابع النيوي المزمّن والذي لا تغطي الصادرات بموجبه أكثر من ١٥٪ من المستوردات، مروراً بالعجز التراكمي في ميزان المدفوعات للسنة السابعة على التوالي، وانتهاءً بالعجز المرتفع في الحساب الجاري الذي قدر عام ٢٠١٧ بنحو ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتندرج هذه المؤشرات الكلية بتسارع ارتفاع نسبة الدين العام من مستواه البالغ رهنًا أكثر من ١٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي إلى مستويات قياسية تصعب السيطرة عليها، ما دفع صندوق النقد الدولي ومؤسسات تصنيف المخاطر السيادية إلى التحذير المتكرر من المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي والنقدي في البلد. فالدولة اللبنانية أصبحت الزبون الأساسي للقطاع المصرفي، مع بلوغ ديون المصارف على الدولة ومصرف لبنان نحو ٦٥٪ من ميزانية المصارف، ما يحدّ من قدرة القطاع

٥ عدّل مصرف لبنان طريقة احتساب ميزان المدفوعات لإخفاء العجز المتواصل منذ عام ٢٠١١، إذ عمد منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى إدخال سندات دين الجمهورية اللبنانية المسدّرة بعملات أجنبية ضمن صافي موجوداته الخارجية، خلافاً للمنهجية المتبعة عالمياً. وكان هذا الميزان قد سجل فائضاً تقنياً مؤقتاً في أوائل عام ٢٠١٧، نتيجة للهندسات المالية التي لجأ إليها مصرف لبنان عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ولكن هذا الفائض عاد فانقلب عجزاً بقيمة ٢٠٨,٣ مليون دولار في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٨. للمزيد من التفصيل حول الوضعية الفعلية لميزان المدفوعات، راجع دراسة محمد زيب، ملحق رأس المال - جريدة الأخبار - ٢٠١٨/٨/١٣.

٦ راجع التقريرين التمهيديين (المادة الرابع) الصادرين عن صندوق النقد الدولي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ و ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

المصرفي على تمويل الاقتصاد الخاص. إضافة إلى ذلك، سيكون مصرف لبنان مطالباً بتوفير ٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٨، لتغطية كلفة الفوائد على ديونه بالدولار فقط، علماً أن هذه الكلفة السنوية مرشحة للارتفاع نظراً لمضي مصرف لبنان قدماً في زيادة استدانته بالدولار وللإتجاه الصاعد في نسبة الفائدة على الدولار عالمياً.

وبالرغم من الإجراءات التي أقرتها الحكومة في كنف العهد الرئاسي الجديد بدءاً من عام ٢٠١٦^٨، فإن معدلات النمو لم تستعد مسارها الصاعد نتيجة معوّقات بنوية متوارثة. فالنموذج الاقتصادي الريعي السائد منذ أوائل التسعينيات، حصر رهانه الأساسي في محدّدين تقليديين للنمو: الأول، تشجيع الاستهلاك العام والخاص الممول أساساً من الإيرادات العامة ومداخيل العمل والتحويلات والقروض المصرفية التي اعتمدت عليها الدولة والأسر للايفاء باحتياجاتها الاستهلاكية؛ والثاني، تسهيل الاستثمار الخاص في قطاع البناء والفورات العقارية وتعظيمه، من خلال تمويل المصارف للمطوّرين العقاريين ومبيع المساكن المدعومة جزئياً (عبر مصرف لبنان)، فضلاً عن جزء أساسي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الوافدة من الخارج. أما محدّدات النمو الأخرى، كالاستثمار العام في البنى التحتية والاستثمار الخاص في نشاطات تصدير السلع والخدمات وفي اقتصاد التقانة والمعرفة، فقد بقيت إلى حدّ كبير شديدة التواضع. ومن الواضح أن آليات النموذج السائد التي بقيت تعمل بانتظام نسبي حتى أواخر العقد الأول من الألفية، أتمّتهت بدءاً من عام ٢٠١١ نحو التعطّل بفعل تطورات داخلية وإقليمية عاصفة، أهمّها الفراغ الرئاسي والتشريعي والحكومي، والخلل في إدارة الشأن العام الاقتصادي من قبل التركيبة الحاكمة، وتداعيات «الربيع العربي» على الاقتصاد اللبناني، خصوصاً لجهة «المقاطعة» الاقتصادية الخليجية للبنان والحرب السورية وما نجم عنها من تدفق للنازحين السوريين إلى لبنان (ودول الجوار). وارتباطاً بهذه الوقائع، تباطأت بشكل ملفت معدلات نمو ودائع القطاع المصرفي اللبناني، أيّ صمام الأمان الأساسي الذي كان يسمح للمصارف بالاستمرار في تمويل عجز الدولة المتزايد ويساهم في الحدّ من العجزات في الحسابات الخارجية. ومع عدم قدرة (وربما عدم رغبة؟) التشكيلات

٧ حول تفاصيل الأزمة المالية عشية انعقاد مؤتمر باريس (٤)، تمكّن مراجعة دراسة الدكتور توفيق كسبار: «الأزمة المالية في لبنان»، بيت المستقبل ومؤسسة كونراد آديناور، آب/أغسطس ٢٠١٧.

٨ من ضمنها إصدار موازني عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ بعد انقطاع دام أكثر من ١٢ عاماً، وإقرار سلسلة الترتيب والرواتب لموظفي القطاع العام سنة ٢٠١٧، ثم إقرار قانون الانتخابات النيابية في العام نفسه وإجراء العملية الانتخابية عام ٢٠١٨.

٩ لم يعد استخدام تعبير «النموذج الاقتصادي الريعي» محصوراً على عدد من الاقتصاديين فقط، بل تكرر استخدامه أيضاً من قبل رئيس الجمهورية في مناسبات رسمية عدّة.

اللبنانية الحاكمة على إرساء القاعدة لإصلاح حقيقي ومستدام، لم يعد من سبيل - كالعادة - سوى البحث عن بدل عن ضائع عبر اللجوء مجدداً إلى طلب العون من «الأسرة الدولية»، فكان أن انعقدت المؤتمرات المذكورة أعلاه استكمالاً لما سبقها من مؤتمرات دولية.

٢ - وثائق المؤتمر: خطة إنمائية شاملة؟ برنامج استثماري؟ أو مجرد «إعلان نوايا»؟

لقد وجد الطرف اللبناني، على هامش المؤتمرات الدورية المنعقدة في بروكسل بشأن موضوع اللاجئين السوريين (عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧)، أن التعامل مع تفاعلات مسألة النازحين السوريين المرشحة للاستمرار فترة طويلة، بات يستلزم أكثر من مجرد طلب تمويل احتياجاتهم الإغاثية الملحة، في وقت كان فيه «المانحون» يضغطون أكثر فأكثر على حكومات بلدان المقصد لتهيئة الظروف أمام دمج النازحين التدريجي في المجتمع المحلي، وبخاصة في أسواق العمل المحلية. كان هذا الضغط محكوماً بعاملين رئيسين: عامل اقتصادي يرتبط بالفارق الكبير بين تكاليف إغاثة وتشغيل المهاجر في البلدان الأوروبية مقارنة مع تكاليف دعم بقاءه في بلدان المنطقة، حيث يستفاد من تقديرات أولية^{١٠} أن الكلفة في ألمانيا - على سبيل المثال - تزيد ٨ أضعاف عن مثيلها في لبنان؛ وعامل سياسي يتصل بالمخاوف الكبيرة على السلم الأهلي والاجتماعي والنسيج الثقافي للدول الأوروبية في حال استمرار تدفق اللاجئين إليها، في وقت شهد تصاعد نفوذ التيارات السياسية الشعبوية والحفاظة في معظم دول القارة. وترافق الضغط من جانب «الأسرة الدولية» ليس فقط مع تفاقم أزمة الاقتصاد اللبناني، بل خصوصاً مع انهيار شبكات البنى التحتية التي يستفيد منها اللبنانيون والنازحون السوريون على حدّ سواء. فالحكومة اللبنانية لم تنفق على الاستثمار في البنية التحتية^{١١} خلال ربع قرن - بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠١٧ - إلا نحو ٧٪ فقط من إجمالي النفقات العامة، وقد واصل هذا الاستثمار إنخفاضه الحاد من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ إلى ١،٤٪ بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٧^{١٢}، ما يؤكد أن تردّي شبكات البنى التحتية سبق اندلاع أزمة النزوح السوري، وإن كان تفاقم بسبب استفحال هذه

10 INFO MIGRANTS - Mara Bierbach - www.infomigrants.net/en/post/5049/how-much-money-do-refugees-in-germany-get - 2017/09/12

١١ الأرقام مستقاة من قاعدة البيانات الإحصائية المتاحة لدى وزارة المال ومصرف لبنان

١٢ يشار إلى أن أكثر من ٨٠٪ من إنفاق الدولة الرأسمالي بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٨ قد تحقّق عبر مجلس الإنماء والأعمار، وتراجعت هذه النسبة إلى ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ بعد عام ٢٠٠٨، نتيجة اتجاه عدد من الوزارات - لا سيما وزارة الطاقة - نحو إدارة نفقاتها الرأسمالية بنفسها.

الأخيرة.

لقد استعانت الحكومة في إعداد برنامجها الاستثماري بالدراسات التي تراكمت حول مشاريع غير منقّدة ومحفوظة منذ سنوات لدى مجلس الإنماء والأعمار والوزارات والمؤسسات العامة. وتولّى مجلس الإنماء والأعمار جمع وتصنيف هذه الدراسات بحسب عدد من المؤشرات: مدى جهوزية ملفات المشاريع، مدى أولويتها، القيمة التقديرية لتكاليدها وعدد أيام العمل المطلوبة للتنفيذ. وتعود غالبية الدراسات إلى مشاريع شبكات (وطنية) عامة تغطّي كامل الأراضي اللبنانية، ولكن ثلثها يتعلّق بمشاريع موزّعة على المناطق^{١٣}. وإذ يرجع قسم من المشاريع إلى فترات زمنية قديمة نسبياً، يصعب التثبّت من مدى تحديث وتصحيح تكاليفها وتسلسل أولوياتها، ومن اشتغالها على دراسات خاصة بالتقييم المسبق للأثار البيئية (Environmental Assessment) والآثار الاجتماعية (Social Impact Assessment). وكانت الدولة وصلت في بعض المشاريع إلى حدّ إصدار مراسيم بشأن توفير المخصّصات المتعلّقة بالشقّ الموكل للدولة تمويله - وبخاصة كلفة الاستملاكات -، ولكن دون أن يتمّ تأمين هذه المخصّصات فعلياً بسبب عدم توقّر المال اللازم أو بسبب دورة التواقيع المعقّدة والطويلة ما بين الوزارات المعنية ومجلس الإنماء والإعمار. وينطبق هذا الوضع على مشاريع مشمولة بتعهدات صادرة عن مؤتمرات دولية سابقة، ما جعل المبالغ المخصّصة لها تدوّر من عام إلى عام أو تسقط فعلياً.

والملاحظ أن وثائق باريس (٤) لم تتضمّن تقييماً - ولو مختصراً - لتجارب الإنفاق الاستثماري العام السابقة، للتثبّت فعلاً من مدى مساهمتها في زيادة أو عدم زيادة انتاجية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. وقد سبق أن أثيرت في الماضي تساؤلات كثيرة حول مدى فعالية برامج الإعمار المنقّدة خلال النصف الثاني من التسعينيات، والتي لم تخضع لاحقاً لتقييم جدّي ومعتمّق لجهة نجاحاتها وإخفاقاتها، كي تستخلص منها الدروس المفيدة للتجارب الاستثمارية العامة اللاحقة. ولو جرى تلافي هذه الفجوة، لكانت الحكومة قادرة على أن تحدّد بدقّة أكبر في الظرف الراهن الخصائص التي ينبغي أن ترتديها توليفة برنامجها الاستثماري وأولوياته (قطاعياً ومناطقياً)، بما يعظّم الاستفادة

١٣ أدرج بعض هذه المشاريع ضمن البرنامج الاستثماري لسبب رئيس وهو تلبية حاجس تحقيق «التوازن» في المصالح بين أطراف الحكم، بمعزل عن مدى أولوية هذه المشاريع أو مدى جهوزية ملفاتها الفنية أو مدى قدرة واستعداد السلطات المحلية (البلديات) على المساهمة في تشغيلها بعد إنجازها.

الإثباتية منه، خصوصاً في ظلّ أوضاع تتسم بندرة القدرات البشرية والمؤسسية والتمويلية المتاحة في البلد. وتدفع هذه العوامل مجتمعة إلى التحقّظ على نوعية التحليل والتخطيط الاستراتيجيين المتضمّنين في الوثائق الرسمية للمؤتمر، التي لا ترقى إلى مصاف رؤية إثنائية أو خطة اقتصادية بالمعنى الدقيق للكلمة، دون استبعاد تحوّلها إلى مجرد «إعلان نوايا» إذا لم تقتزن بإصلاحات عميقة في أداء الدولة وسياساتها العامة، هذا مع العلم أن جزءاً مهماً من هذه الإصلاحات بات بمثابة شروط - على الأقلّ في الخطاب المعلن لبعض الجهات المقرضة - لضمان التزام هذه الأخيرة بالتعهدات التمويلية المبدئية التي قدّمتها في المؤتمر.

٣ - هل للبرنامج الاستثماري أولويات قطاعية واضحة ومحدّدة مسبقاً؟

لم يحدّد البرنامج الاستثماري استهدافات اقتصادية قطاعية محدّدة، ولا مقارنة مقنعة ووافية حول العلاقة الطردية بين تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وأثرها الفعلي على زيادة معدلات النمو^{١٤}. وغاب تقييم أنماط التداخل والتشابك بين الأنشطة القطاعية والمسارات المتاحة لتعظيمهما، ما حال دون الإحاطة الواضحة بكيفية ارتباط المشاريع المشمولة بالبرنامج بالحاجة الماسّة لإعادة هيكلة القطاعات وتطوير تقسيم العمل بينها وكذلك بين فروعها. ومن المتعارف عليه عالمياً أنه ينبغي تحديد الاستهدافات القطاعية - المؤثّرة في النمو - مسبقاً ضمن خطة اقتصادية بعيدة المدى تحاكي تطور القطاعات المختلفة، وتعكس نظرة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع لواقع الميزات النسبية القطاعية الراهنة وآفاق تطوّرها المستقبلي. ولكن التقليد اللبناني الرسمي أدّى كالعادة إلى وضع «العربة أمام الحصان»، إذ بادرت الحكومة - خلال أو بُعيد الإعلان عن برنامجها الاستثماري - إلى تلزيم شركة ماكينزي العالمية مشروع إعداد خطة اقتصادية - قيل أنّها مكوّنة من ألف صفحة - لإبراز نقاط قوة وضعف الاقتصاد اللبناني، واستكشاف مجالات تخصّصه الانتاجي والقطاعي وما يختزنه من ميزات نسبية راهنة ومستقبلية^{١٥}.

وبصرف النظر عما ستؤول إليه خطة شركة ماكينزي - التي كان يفترض أن تشكّل

١٤ في ورشة العمل التي نظّمها جمعية «كلنا ارادة» في آذار/مارس ٢٠١٨، أي قبل انعقاد المؤتمر، وفي الكلمة التي ألقتها أثناء انعقاده بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، استفادت هذه الجمعية في طرح وإبراز شكوكها حول مدى قدرة البرنامج الاستثماري على زيادة معدلات النمو.

١٥ يصعب إطلاق توصيف الخطة عليها إلا بعد نشر تفاصيلها ومراجعتها، كما ينبغي انتظار صدور نتائجها النهائية كي يصبح ممكناً تقييم مدى انسجام توجهات البرنامج الاستثماري مع خلاصاتها.

نتائجها التفصيلية (غير المنشورة حتى إعداد هذه الورقة) الأساس الذي يبنى عليه البرنامج الاستثماري -، فإن هذا البرنامج قد ظهر حتى اللحظة كأنه استلهم ضمني للنمط نفسه من الاستثمار في شبكات البنى التحتية التي كان قد فرضها تاريخياً النموذج الاقتصادي السائد، خصوصاً لجهة شقّه المناطق التي غالباً ما يدعى استهداف تحقيق «التوازن في الإنفاق الحكومي الرأسمالي بين المناطق»، فيما المقصود منه فعلاً هو الحفاظ على توازن المصالح الزبائية بين أطراف الحكم المستقطبة لتلك المناطق. وكان يؤمّل مثلاً أن تنكّب وثائق مؤتمر باريس (٤) على إجراء تحليل مفصّل لبنية التجارة الخارجية للإنتاج الزراعي والصناعي اللبناني القابل للتسويق (وكذلك التبادل الخارجي للخدمات)، بغية تحديد رزم أو مصفوفات أو عناقيد محدّدة من المنتجات التي تمتلك ميزات نسبية في إطار حركة التبادل الخارجي، كي يصار إلى استلهم الصيغة المثلى لتوليفة البنى التحتية الكفيلة بتحفيز هذه الرزم والعناقيد والمصفوفات وتطويرها، وصولاً إلى توسيع مروحة الإنتاج وتنويعه مع التركيز خصوصاً على زيادة حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من مجموع الإنتاج الزراعي والصناعي ومجموع الصادرات. وكان يفترض أن يحظى مثل هذا الهدف الإنمائي بالأولوية، بعدما خفضت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي القائم وفي مجموع القوى العاملة إلى نحو نصف ما كانت عليه في أواسط السبعينيات، وانخفضت كذلك نسبة تغطية الصادرات للمستوردات إلى أقل من ١٥٪. رهنأً، وذلك بسبب التحرير الفجّ والمتسرّع للمبادلات الخارجية وللتشوّهات في الأسعار الناجمة عن التوغل في تطبيق سياسة التثبيت النقدي منذ أوائل التسعينيات.

وفي الاطار ذاته، إن أيّ خطّة اقتصادية كانت - وما تزال - مطالبة بأن تقارب مسائل ذات أثر حيوي على الأبعاد القطاعية لعملية التنمية، ومن ضمنها: ظاهرة طفرة المؤسسات المتناهية الصغرى المنتشرة في القطاعات كافة، والتي يمثّل عددها نحو ٩١٪ من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في لبنان^{١٦}، وتتميّز بضعف إنتاجيتها وعدم نظاميتها؛ وملف التداعيات الناجمة عن استمرار التطبيق الاستنسابي لقانون التمثيل التجاري الذي يحمي كبريات الشركات الاحتكارية المستوردة، في بلد ما يزال يفتقد حتى تاريخه إلى قانون لمكافحة الاحتكار؛ واستمرار أوجه الخلل في البيئة التشريعية وبيئة ممارسة الأعمال، التي ساهمت في ترسيخ وتفشّي تقاليد «الحبابة» القائمة بين كبار رجال الحكم

ورجال الأعمال^{١٧}، وتغطية «احتكار القلّة» (Oligopolies) المتحكّم بنحو ثلثي إجمالي عدد الأسواق في البلد^{١٨}؛ هذا إلى جانب المعوقات التي تعترض الانتقال من غلبة الأنشطة الخدمية البسيطة والبالية إلى جيل جديد من «الخدمات النبيلة» المنفتحة على ريادة الأعمال والتطور التكنولوجي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة. ومن دواعي المرارة أن يكون الشعب اللبناني يمتلك من القدرات والموارد البشرية ما يمكنه من معالجة معظم هذه المسائل، ولكنه لم يفلح في ذلك بسبب اصطدامه بمصالح القوى السياسية والاقتصادية المتنفّذة.

٤- الآثار المحتملة للبرنامج الاستثماري على عجز المالية العامة والدين العام؟

تضمّنت وثائق مؤتمر باريس (٤) التزام الحكومة بخفض العجز المالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نحو ١٪ سنوياً على مدى خمس سنوات متتابة. وهذا يعني أن الحكومة سوف تكون مطالبة بأن تقلص إنفاقها و/أو تزيد إيراداتها بما يواز نحو ٥٥٠ مليون دولار سنوياً - أي ما يبلغ تراكمياً في السنة الخامسة نحو ٣ مليارات دولار - دون المسّ بالكلفة الراهنة لخدمة الدين العام التي تستأثر وحدها بنحو نصف إجمالي الإيرادات. ولكن شكوكاً كبيرة تبرز حول مدى قدرة الدولة على تحقيق هذا الهدف، في بلد لم تعد فيه الاستقلالية النسبية أو المسافة الطبيعية قائمة بين السلطة والدولة، وحيث أحكمت الأولى سيطرتها المطلقة على الثانية. ولنتذكّر - في ضوء إعلان الحكومة التزامها بإجراء هذا التصحيح المالي - أن البلد بقي ١٢ عاماً دون موازنات عامة نظامية وعمليات قطع حساب. ولنتذكّر أيضاً كيف تعاطت السلطات العامة - بارتباك شديد ونقص فاضح في المهنية - مع مسألة إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب، بدءاً من مفاوضات استمرّت أكثر من أربع سنوات أطلقت خلالها تقديرات رسمية متناقضة حول تكاليف هذه السلسلة التي تبيّن بعد إقرارها أنها تزيد بكثير عن كل ما سبقها من تقديرات^{١٩}، وانتهاءً بتخبّط هذه السلطات حول الموارد الضريبية الجديدة التي تمّ اللجوء إليها لتغطية تلك التكاليف. وفي خضمّ هذه الفوضى العارمة من المشروع التساؤل: أين وكيف

١٧ راجع ملخص دراسة إسحاق ديوان وجمال ابراهيم حيدر: السياسات المؤاتية للسوق للشركات - جريدة «الأخبار» ١٢ آذار، ٢٠١٨.

١٨ "Consultation and Research Institute" (in collaboration with Dr Toufic Gaspard): Competition in the Lebanese Economy: A Background for a Competition Law in Lebanon, MoEt - UNDP, 2002 (English) على سبيل المثال، انتهزت بعض المؤسسات العامة والمصالح المستقلة صدور سلسلة الرتب والرواتب عام ٢٠١٧ لاستصدار "اجتهادات" قانونية تبيح لها الاستفادة من السلسلة، بالرغم من أنها تمتلك صلاحيات واسعة في تعديل وتوضيح أجور العاملين لديها، وهي مارست هذه الصلاحيات فعلياً حين كانت الدولة محمجة عن تصحيح أجور موظفي القطاع العام بعد عام ١٩٩٦. وانطوى هذا الأمر على زيادات غير مسبوقة في الأجور، خصوصاً تلك العائدة إلى موظفي الفئتين الأولى والثانية (مثال شركة أوجيرو وشركة مرفأ بيروت.....)، في بلد يعاني فيه القطاع العام من حالة شبه إفلاس غير معلن.

بالتحديد يمكن توقُّع البنود والمطارح التفصيلية للزيادات الضريبية الجديدة التي تتيح إيفاء الحكومة بالتزاماتها؟ وكيف تدعى الحكومة نيّتها زيادة العبء الضريبي انسجاماً مع توجهات المؤتمر، في حين منحت في موازنتها الأخيرة (عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨) إعفاءات ضريبية على تسوية مخالفات البناء وغيرها من المخالفات، ما أفسح المجال أمام ترسيخ التهرب الضريبي وإعاقة تطبيق توجهات التنظيم المدني وحماية البيئة عموماً؟. أما بالنسبة إلى هدف خفض الإنفاق العام، فمن خلال أي أبواب بالتحديد سوف يتحقّق هذا الخفض، في الوقت الذي تشكّل نفقات الأجور والتقديمات الاجتماعية وخدمة الدين العام والتحويلات إلى شركة كهرباء لبنان، أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العام؟ وكيف ستتم زيادة الإنفاق العام الرأسمالي ٢٪ من الناتج المحلي القائم سنوياً في خلال السنوات الأربع الأولى من البرنامج الاستثماري - المقترح تمويلها عبر القروض أساساً - دون أن تترك هذه القروض، حتى لو كانت ميسّرة، أثرها على معدلات العجز المالي وخدمة الدين العام؟ إن البرنامج الاستثماري تحاشى إجراء أي محاكاة مستقبلية فعلية - وليس شكلية - لتطور هذه المعدلات، ما يجعلنا نتوقّع أنه حتى لو أجزت الدولة تعديلات في سياساتها المالية، ستبقى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي مرتفعة جداً في المقارنات الدولية، مع الإشارة إلى أن هذه التعديلات لن تمرّ دون تجاذبات بين أطراف السلطة واحتجاجات اجتماعية وشعبية واسعة النطاق^{٢٠}. هذا مع العلم أن المواطن لا يعاني من عبء ارتفاع الدين العام وخدمته فقط، بل هو يعاني أيضاً من الازدياد الملحوظ في مديونية الشركات (المقدّرة بنحو ١١٠٪ من الناتج المحلي القائم) وكذلك مديونية الأسر، حيث باتت غالبية اللبنانيين، أفراداً وشركات، تعيش على الدين نتيجة لارتفاع الفوائد وتآكل المداخيل^{٢١}.

إن هذه المخاوف المحدقة بالوضع المالي تجد صداها أيضاً في البيانين التحضيريين الصادرين عن بعثة صندوق النقد الدولي^{٢٢}، واللذين يشدّدان على أنّ الدين العام في لبنان لا يمكن أن يبقى محكوماً بالسيناريو الأساسي المعتمد، بسبب استمرار ضعف معدّلات نمو الاقتصاد وتأثر البلد سلباً بارتفاع الفوائد عالمياً (وبنسبة أكبر داخلياً). وهذا ما يعرّض ديناميات الدين العام للتدهور على نحو متسارع ليصل إلى نحو ١٨٠ في المئة من

٢٠ يجب التذكير بأن إقرار زيادة ١٪ على معدّل الضريبة على القيمة المضافة قد تتطلب مفاوضات وتساويات فورية بين أطراف الحكم امتدّت على مدى سنوات عدّة.

٢١ الدكتور شربل نحاس - مقابلة مع جريدة الأخبار في ١٨ تموز/يوليو، ٢٠١٨.

٢٢ مرجع رقم (٦)

إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٣ (بموجب السيناريو الأساسي عينه)، مع ترجيح استمرار منحاه التصاعدي بعد هذه الفترة. وبالرغم من بلاغة هذا التحذير، لا يتوانى بعض المسؤولين ورجال الأعمال عن المراهنة على اعتبار مؤتمر باريس (٤) فترة سماح في انتظار تدفق الإيرادات النفطية المرتقبة، ما يتيح للحكومة - في نظرهم - تثبيت استقرار عجز الموازنة. ولكن هذه النظرة المتفائلة، التي تقلل ضمناً من درجة أولوية الإصلاحات، تتجاهل أن الدين العام البالغ رسمياً نحو ٨٢ مليار دولار (آذار/مارس ٢٠١٨)، سوف تضاف إليه ولو بعد حين ديون خارجية جديدة مرتبطة بتمويل البرنامج الاستثماري، ما يبقّي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على مستويات قياسية، حتى لو التزمت الحكومة بتعهداتها بالحفاظ على القيمة المطلقة للعجز السنوي. هذا مع العلم أن الأرقام المتداولة حول قيمة الدين العام لا تأخذ في الاعتبار واقع المديونية المترتبة على مصرف لبنان، وكذلك الأثار المرتبطة بقرار المصرف المركزي ووزارة المال مؤخراً استبدال سندات خزينة بالذيرة اللبنانية مقابل إصدار دين بالعملة الأجنبية، الأمر الذي سيزيد من تعريض لبنان لتقلبات الأسواق العالمية ويضعف مقوّمات الدفاع الذاتي عن الاستقرار النقدي في البلد.

وارتباطاً بالتداعيات المرتقبة لتفاقم أزمة المالية العامة، تزداد المخاوف أيضاً من ضغوط تمارسها دول ومنظمات دولية وأكبت أعمال المؤتمر ٢٣ - ولم تعلن عنها الحكومة بشكل شفاف وصريح - لدفع هذه الأخيرة إلى الالتزام بالشروط المالية المطلوبة منها عبر إجراءات ضريبية وتقشفية، قد تشمل: وقف توظيف موارد بشرية في القطاع العام، زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة والرسوم على استهلاك المحروقات، إلغاء دعم الكهرباء، وإعادة هندسة منظومة التقديرات الاجتماعية الممنوحة للعاملين في القطاع العام وخفض معاشات تقاعدهم، فضلاً عن التوجّه نحو ضبط أكبر للانفاق الاجتماعي عموماً، وتعديل ما تبقي من نظام الحماية الجمركية القائم بحجة تسهيل التبادل السلعي بين لبنان والخارج. وتعتبر هذه التوجّهات بمثابة مجازفة غير محسوبة النتائج على المستوى الاجتماعي، واستطراداً على المستوى السياسي، إذ أنها لا تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تجارب الحركات الشعبية المتكرّرة التي حصلت حول القضايا المعيشية بين

عام ٢٠١١ و عام ٢٠١٥. وهذا ما يدفع إلى التساؤل: كيف لبلد يتميز بهذا المستوى المرتفع بل القياسي من تركّز الثروة والدخل ومن تراجع حصة الأجور في الناتج المحلي القائم وغلبة الضرائب والرسوم غير المباشرة، أن يعتمد سياسات التقشّف والتعدّلات الضريبية الجاري تسويقها، دون أن يقدر حقّ تقدير حجم هذه المجازفة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي!!

٥ - البرنامج الاستثماري وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يحتل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي أقرّ عام ٢٠١٧، موقعاً محورياً في مجمل الهندسة الضمنية للبرنامج الاستثماري، وهو يتزامن مع سياسة التوسّع في الاقتراض الخارجي. وبحسب الأدبيات المتداولة، لا يشمل هذا القانون بالضرورة إجراء تغيير في ملكية المرافق العامة، بل هو يعرض على القطاع الخاص إنشاء وتمويل وتشغيل هذه المرافق ومن ثمّ بيع خدماتها إلى الدولة بشروط متفق عليها، لتتولى الدولة توزيعها على المستهلكين وفق تعرفات عامة تحددها الحكومة. ويستفاد من وثائق المؤتمر أن عقود الشراكة مع القطاع الخاص سوف تشكّل نحو ٤٠٪ من إجمالي كلفة الاستثمار في المرحلتين الأولى والثانية، فيما تشكّل القروض الخارجية نحو ٥٠٪ منها، والباقي ١٠٪ يؤمّن عبر سندات دين محلية مخصصة لتسديد تكاليف استثمارات الأراضي. وتذهب بعض العقود المقترحة إلى حدّ منح المستثمرين امتيازات تمتدّ على عقود عدّة، مع ما تشمله من استغلال لموارد عامة وتخصّيل لرسوم مباشرة وغير مباشرة من مستخدمي الخدمات العامة، مع التزام الحكومة بتقديم ضمانات كبيرة للمقرض الأجنبي وكذلك للمستثمر المحلي والأجنبي، لجهة العوائد المرتفعة على استثماراته، مع تعهّد الدولة بإعطائه الأولوية في سداد قروضه على غيره من دائني الدولة اللبنانيين.

ويجري تقديم هذا القانون كخيار لا بديل عنه للتعويض عن «فشل الدولة»، ما جعله يتحوّل من رافعة للخصخصة بالمفترق إلى رافعة للخصخصة بالجملة، عبر ما قد يتضمّنه من مراسيم تطبيقية. بيد أن الترويج بأن لا حلّ لأزمات البلد إلاّ بخصخصة المرافق والخدمات العامة، لا يستقيم مع ما سبق أن سجّلته هذه المرافق من نجاحات بارزة في

حقبة ما قبل الحرب الأهلية^{٢٤}، أي قبل حصول «الزواج الكاثوليكي» بين الزعامات الطائفية المسيطرة والنواة الضيقة من «مجتمع» الأعمال. فقد أفضى هذا الزواج إلى تأكيد الطابع التحاصصي على أداء النظام السياسي و«دولته»، وساهم موضوعياً في التأجيل الدائم للإصلاحات المطلوبة. كما أنه انعكس على ممارسات القطاع الخاص نفسه، بفعل تنامي العلاقات القائمة على الزبائنية والمحاباة وتقاسم المنافع بين كبار زعماء السياسة وتلك النواة الضيقة من رجال الأعمال. ويخشى في ظروف كهذه أن تستأثر القلة المتنفذة بالجزء الأكبر من المنافع الاقتصادية التي قد ينتجها مشروع الشراكة بين القطاعين، خصوصاً أن حالة عميقة من عدم التكافؤ تقوم بين أجهزة الدولة من جهة والمؤسسات الخاصة الكبرى (المعنية أساساً بمشروع الشراكة) من جهة ثانية، لجهة ما يمتلكه كلٌّ من هذين الطرفين من قدرات بشرية وإدارية وتكنولوجية ومؤسسية.

إن الشعور العام المتنامي بسيطرة السلطة على الدولة - بل بعدم وجود دولة بالمعنى الدقيق للكلمة - يتهدّد باستخدام مشروع الشراكة كأداة للاستيلاء السهل على الأملاك والأصول العامة، في حين تستمر الدولة مسؤولة عن تأمين الحد الأدنى من خدمات المرافق العامة للمواطنين وتوفير السلع والخدمات الأساسية، كأنظمة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتقاعد ومكافحة الفقر ودعم ذوي الحاجات الخاصة (ناهيك عن الخدمات الأمنية والدفاعية التي تستقطع وحدها أكثر من نصف إجمالي فاتورة الأجور في القطاع العام). وبالقدر الذي يجب الحذر من مخاطر التطبيق غير المشروط للخصخصة، فانه يتوجّب الحذر كذلك ممن يبالغ في خطابه الإنشائي المعلن - من داخل الحكم - في الدفاع عن فكرة الدولة ودورها، فيما هو منعكس عملياً في النهش اليومي من لحم «الدولة الواقعية القائمة» عبر مصادرة جزء أساسي من مرافقها ومشاركته في استقطاع المال العام والتحكّم بالتعيينات العشوائية والزبائنية في الوظيفة العامة. ولا بأس من لفت النظر الى أن البنك الدولي نفسه يعترف في أدبياته أن عقود الشراكة قد تلزم الدولة توفير ضمانات لحماية أصحاب هذه العقود من امتيازات سبق أن منحتها لمستثمرين آخرين، وغالباً ما يكون ذلك عبر ضمان عائدات مرتفعة نسبياً،

٢٤ برزت هذه النجاحات النسبية خصوصاً خلال الحقبة الشهابية، ومن أبرز أمثلتها قطاع التعليم الرسمي العام والجامعي وشركة كهرباء لبنان والنقل المشترك، وغير ذلك من مرافق وخدمات عامة.

الأمر الذي يساهم في دعم ما هو قائم من احتكارات وتحفيز نشوء احتكارات جديدة، ويرفع تكلفة عقود الخصخصة مقارنة بالعقود التقليدية التي تقوم الدولة فيها بنفسها بتشديد مرافق البنية التحتية، أو بالعقود التي تستدرج الدولة فيها عروضاً من شركات خاصة وفقاً لدفاتر شروط مفصلة.

وفي ما يتجاوز نطاق التحليل الاحتمالي، فإن الوقائع «الباردة» في الإطار اللبناني - المحكوم بنظام سياسي يوظف الطائفية في خدمة تقاسم السلطة والمال بين الزعامات المتنفذة - تعكس غالباً فشل ما تمّ اختباره من تجارب محدودة للخصخصة خلال العقدين المنصرمين، وهي تجارب تحققت إمّا عن سابق تخطيط من الدولة أو بقوة الأمر الواقع الذي فرضه تردّي أو «اختفاء» المرفق العام. ومؤشّرات هذا الفشل كثيرة: بدءاً من جمع النفايات المنزلية وإدارتها وفرض الفواتير المدفوعة للقطاع الخاص عن توزيع كهرباء المولّدات الخاصّة ومياه الشرب ومياه الاستعمال المنزلي وغيرها من خدمات؛ مروراً بالعقود الملتبسة مع مشغلي خدمات التوزيع والحماية والصيانة لدى شركة كهرباء لبنان؛ وانتهاءً بالأشكال المعلنة والمستترة لخصخصة إدارة البنى التحتية في الوسط التجاري (سوليدير) التي كبّدت الدولة والمجتمع تكاليف باهظة جداً وأفرغت قلب المدينة من نسيجه الاجتماعي، وإن كانت قد تمكّنت من تشييد أرقى المنشآت؛ وتضاف إلى ما سبق أيضاً، الأشكال المتلوية من الخصخصة التي طالت أجزاءً واسعة من قطاعي التعليم والصحة اللذين تراجع فيهما دور المؤسسات الرسمية الصحيّة والتربويّة^{٢٥} لصالح المؤسسات الخاصّة. وهذه الأسباب مجتمعة، فإن أيّ مشروع للشراكة بين القطاعين - إذا سمحت التوازنات الداخلية بتنفيذه - يجب أن يسبقه إنجاز مجمل الأنظمة التطبيقية المفصّلة والشفافة التي ترعى إصلاح القطاع العام وإعادة بناء أطره الإدارية والمؤسسية، على نحو يعيد للدولة وظائفها الأساسية وفعاليتها والاستقلالية النسبية التي ينبغي أن تميّزها عن السلطة.

٦ - مندرجات البرنامج الاستثماري على آليات العرض والطلب على العمل

بالرغم من اشتغال البرنامج الاستثماري على تقديرات أولية لعدد أيام العمل التي يتطلبها تنفيذ كلٍّ من المشاريع الواردة فيه، غير أنه لا يمكن الجزم أنها تتضمن تصوّراً واضحاً حول تفاصيل إندراج هذه التقديرات ضمن الآليات الناظمة لسوق العمل، وما يخصّ منها اليد العاملة اللبنانية وغير اللبنانية، لا سيما السورية منها. ومعروف أن الدول المقرضة والمنظّمات الدولية الرديفة كانت وما زالت تعير اهتماماً خاصّاً لمسألة تشغيل النازحين السوريين، بالرغم من خشية الحكومة اللبنانية من التبعات الكبيرة والمعقّدة لهذا الموضوع ليس فقط على التنافس بين اللبنانيين وغير اللبنانيين على فرص عمل محدودة في الأصل، بل كذلك على طبيعة تكوين النسيج الديموغرافي والاجتماعي اللبناني. وبغية فهم الأثر المرتقب للبرنامج الاستثماري على موضوع التشغيل، لا بدّ من تناول أهم خصائص سوق العمل اللبنانية:

أولاً، إن هذه السوق تشهد تبايناً حاداً بين العرض والطلب الكليين على العمل. فعدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً (عرض العمل) يقدر بما لا يقلّ عن ٥٠ ألفاً^{٢٦}، من ضمنهم نحو ٣٥ ألف خريج جامعي. أما تدفقات الطلب السنوي على العمل فلا تغطّي سوى ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من إجمالي هذا العرض بحسب تقديرات للبنك الدولي^{٢٧}. كما تشهد هذه السوق أيضاً خللاً واضحاً بين بنية العرض وبنية الطلب على العمل. فعرض العمل محكوم بالمرحجات السنوية لنظام التعليم الجامعي والمهني وبنسق توزّع التخصصات - وسط غلبة خريجي كليات القانون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها - وكذلك بتفاوت نوعية التعليم الخاضع لبنية ثنائية (Dualist)، يتعايش فيها مسار تعليمي رسمي للفقراء مع مسار تعليمي خاص للميسورين. أما بنية الطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة، فتبقى محكومة بالتركيبية القطاعية للاقتصاد اللبناني - حيث تشكّل التجارة والخدمات نحو ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي القائم^{٢٨} - وبغلبة الطابع المتناهي الصغر (الميكروي) والقليل الإنتاجية على الأكثرية

26 School to Work Transition of Youth in Lebanon, CRI - International Labor Organization, 2015

٢٧ قدر البنك الدولي مجموع العدد الصافي للوظائف المستحدثة خلال السنوات الست ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ بنحو ١٦٢ ألف فرصة عمل، أي ما يوازي بشكل وسطي ٢٧ ألف فرصة عمل سنوياً.

٢٨ مديرية الاحصاء المركزي، الحسابات الاقتصادية - ٢٠١٣.

الساحقة من المؤسسات، ويضاف إلى ما سبق الطلب الحكومي على العمل الذي يبقى جزء مهم منه شبه "مكتوم" ويطغى عليه الطابع الزبائني والتوزيعي المرتجل.

ثانياً، كذلك تتميّز سوق العمل بانتشار العمل غير النظامي الذي يشمل نحو ٤٠٪ من إجمالي عدد الأجراء العاملين في القطاع الخاص و ٨٠٪ من فئة العاملين لحسابهم ٢٩. ولو أضيف إليهم الأجراء والعاملون السوريون غير النظاميين، لتجاوز حجم هذه الظاهرة بكثير الأرقام التي توردها الدراسات المنشورة. ويتزامن انتشار هذا العمل غير النظامي مع استمرار التغييرات العميقة في التوزيع القطاعي للقوى العاملة حيث انخفضت - بحسب ما أشير إليه أعلاه - حصة الزراعة والصناعة من مجموع القوى العاملة وكذلك من الناتج المحلي القائم منذ عام ١٩٧٠ إلى النصف تقريباً، وسط تدمير متواصل لفرص العمل في هذين القطاعين بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٩^{٣٠}.

ثالثاً، بالرغم من صعوبة تقدير معدلات البطالة الفعلية في بلد كلبنان مفتوح على الأزمات والمهجرات الداخلية والخارجية^{٣١} وحيث لا قانون يحدّد مفهوم "الإقامة"، فإن معظم المعطيات الجزئية المتاحة تفيد بوصول البطالة إلى مستويات قياسية. وكانت أرقام البنك الدولي عام ٢٠١١ قد أشارت إلى معدّل وطني للبطالة قدره ١١٪ وإلى ضعفي هذه النسبة في صفوف الفئات العمرية الشابة. ثم أعاد البنك الدولي تقدير معدّل البطالة بنحو ٢٠٪ عام ٢٠١٣، فضلاً عما يجري ترويجه راهناً من معدّلات مضاعفة من جانب إتحادات نقابية لبنانية ومنظمات دولية، كنتيجة لازدياد إحلال العمالة السورية الفقيرة والرخيصة مكان عمالة الفقراء اللبنانيين، خصوصاً في المناطق الطرفية اللبنانية الفقيرة (لا سيما البقاع والشمال).

لقد اكتفت وثائق مؤتمر باريس (٤) بإطلاق توقعات أولية حول أثر تنفيذ البرنامج الاستثماري على عملية خلق فرص العمل الجديدة في البلد^{٣٢}، ومن ضمنها تصريح

٢٩ البنك الدولي ٢٠١٠: مسح الأجراء وأصحاب العمل في لبنان.

٣٠ المرجع السابق.

٣١ أحدث الدراسات الإحصائية الرسمية حول البطالة تعود إلى فترة ما قبل تفجر أزمات المنطقة.

٣٢ تستغرق عملية الإقرار النهائي لسلة مشاريع البرنامج الاستثماري وإعداد تصاميمه الفنية وإنجاز إجراءات التمويل المناسبة والشروع في التنفيذ، ما بين عامين وثلاثة أعوام، قبل أن تبدأ هذه المشاريع في توليد طلب فعلي على العمل.

بعض كبار المسؤولين بأن استثمارات بقيمة مليار دولار في البنى التحتية من شأنها خلق ١٠٠ ألف فرصة عمل!!، ومعروف أن الأدبيات الدولية المتخصصة قطعت شوطاً في أعمال النمذجة و«الربط الإيكونوميترى» بين حجم ونوع الاستثمار الرأسمالي وما يخلقه من فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة)، وأظهرت أن كلفة إنتاج فرصة العمل الواحدة تتفاوت كثيراً تبعاً للبلدان وقطاعات النشاط الاقتصادي^{٣٣}. ويشير بعض هذه الأدبيات - في حالة تونس مثلاً - إلى أن استثمار ١٠ ملايين دولار في قطاعات كاللبننة أو البناء أو صناعة الأخشاب من شأنه أن ينتج ٣٠٠ فرصة عمل مباشرة (أي نحو ٣٣ ألف دولار للفرصة الواحدة)، بينما هو لا ينتج سوى ١٠٠ فرصة في الصناعات الكهربائية والنقل (أي نحو ١٠٠ ألف دولار للفرصة الواحدة). ويمكن لعدد فرص العمل أن يزداد بل يتضاعف إذا ما أضيفت - إلى الفرص المباشرة - فرص العمل غير المباشرة الناشئة عن الأثر المضاعف للاستثمار الأصلي (Multiplier)، ولكن مع الإشارة إلى أن الفرص غير المباشرة تستدعي بدورها استثمارات رأسمالية، ما لا يعدل كثيراً في متوسط قيمة الاستثمار لخلق فرصة العمل الواحدة في القطاع المعني^{٣٤}. وتضيف تلك الأدبيات أن خلق فرص العمل يجب أن لا يرتبط فقط بمؤشر كلفته الوسطية، بل كذلك - وهذا هو الأهم - بالمرئود الاجتماعي الناجم عن هذا الاستثمار.

كذلك غابت عن وثائق المؤتمر مقارنة الأبعاد الاجتماعية ذات الصلة بقضية شروط العمل المأجور. وفي تجاهله لتلك الأبعاد، بدأ البرنامج الاستثماري كأنه مستمرّ ضمناً في اعتماد «نظرة دونية» للعمل بأجر في القطاع الخاص، مع التشديد على أن هذه النظرة كان لها الدور الأساسي منذ التسعينيات في ترسيخ هجرة المهارات والكفاءات وخريجي الجامعات. وقد توضّحت معالم هذا الواقع المرير مؤخراً عبر نتائج دراسة إحصائية صدرت عام ٢٠١٧ وبيّنت أن ٢٪ من أجراء القطاع الخاص^{٣٥} يجوزون على كتلة أجزور توازي الكتلة التي يجوز عليها الـ ٥٩٪ الأكثر فقراً من أجراء هذا القطاع. كما توضّحت تلك المعالم - وبقوة أكبر - عبر مقارنة شاملة كشفت نتائجها المنشورة مؤخراً^{٣٦}

33 DAVID ROBALINO: How much does it cost to create a job? World Bank (Post), February 15, 2018.

٣٤ المرجع السابق.

35 MoF / UNDP: Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector - February 2017.

36 Lydia Assoud: The extreme concentration of income and wealth in Lebanon 2005-2014 - WID. World WORKING PAPER SERIES - 2017/13.

مستوى التفاقم القياسي في أوجه عدم العدالة في البلد كنتيجة للارتفاع غير المسبوق في تركّز الثروة والدخل، حيث تبين أن ١٪ من البالغين يستأثرون بنحو ٢٥٪ من الدخل و ٤٠٪ من الثروة. ويفسّر هذا الواقع جملة أمور، من ضمنها أسباب التراجع التدريجي في حصّة الأجور من الناتج المحلي القائم، واتّجاه معدلات الفقر نحو الارتفاع خصوصاً بعد عام ٢٠١١ (حتى لو لم يتم إلى تاريخه تحديث أرقام الفقر على المستوى الوطني^{٣٧}).

٧ - حول قدرات الدولة على استيعاب البرنامج الاستثماري:

إن الإحاطة بقدرات الدولة على استيعاب البرنامج الاستثماري تفترض مقارنتها على مستويين: على مستوى قدرات السلطات العامة، التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة، وعلى مستوى قدرات الأجهزة الإدارية المعنية، لا سيما مجلس الإنماء والإعمار، من جهة ثانية. بالنسبة إلى المستوى الأول، يصطدم طموح البرنامج الاستثماري بضعف مركز القرار السياسي لدى التركيبة الحاكمة وقلة مهنيته وميله التاريخي نحو التشتت. فالتاريخ الحديث للسلطة التشريعية - المستقطبة طائفيّاً عبر حلقة ضيقة من زعامات اختزلت المشهد السياسي - يفتقد إلى كفاءات مهنية وقامات مستقلة ورفيعة المستوى، حيث قصّرت هذه السلطة في القيام بواجبها التشريعي، فباطأت إنتاج القوانين وتجاهلت إنجاز مراسيمها التنفيذية، وتغافلت عن التنبّث من إحترام تطبيق هذه المراسيم بصورة شفافة بعد إنجازها. هذا مع العلم أن كلفة السلطة التشريعية في لبنان - لجهة الرواتب والتقديمات و«التقاعد» والمزايا الأخرى - هي بين الأعلى نسبياً في المقارنات الدولية، خصوصاً إذا ما قورنت مع حجم ونوع مخرجات العمل النيابي التشريعي. كذلك فشلت السلطة التنفيذية في بلورة وتطبيق سياسات عامة ناجحة وشفافة وتوفير الخدمات الأساسية وإدارة المرافق العامة، بما فيها تنظيم المناقصات العمومية ذات الصلة. أمّا القضاء، وهو الإبن الشرعي للتركيبة الحاكمة، فقد بقي دوره قليل الفاعلية - مع استثناءات محدّدة في عدد من الحالات - بسبب استغلاله العام بقوى السلطة وتمسّكه بأولوية الحفاظ على مكتسباته الخاصة، في مقابل النأي بالنفس عن معارك أساسية تعنيه وتعي الشعب اللبناني، وأهمّها استقلال القضاء والتصدي للفساد المتفشّي في سياسات

٣٧ ليست هناك دراسات إحصائية حديثة عن نسبة الفقر على المستوى الوطني، ولكن بعض التقارير والدراسات المنقّدة حديثاً تتضمن تقديرات لنسب الفقر في مناطق لبنانية محدّدة، حيث يتركّز انتشار المازحين السوريين.

المحاصصة المتحكّمة بأعلى مواقع السلطة. والمعروف أن للقوانين المتعلقة بالإنفاق العام الرأسمالي تاريخاً معقّداً في لبنان (يمكن أن تكتب حوله مجلّدات) يحتزل كل أشكال الصراعات الفوقية داخل مجلسي النواب والوزراء وكذلك بينهما، الأمر الذي أبقى العشرات من القوانين عالقة بين المجلسين لسنوات طويلة. وهذا ما يسبغ أهمية إستثنائية على كيفية إقرار الدولة لمشاريع البرنامج الاستثماري، وما يعود من تقرير بنوده الى كلّ من هذين المجلسين.

أما بالنسبة الى المستوى الثاني – أي الأجهزة العامة المعنية بالاستثمار – فان مجلس الإنماء والإعمار هو الذي سيكون أساساً الجهة المولجة لتنظيم الأطر الإجرائية والمؤسسية ذات الصلة بالبرنامج الاستثماري. وتشمل مهمّاته اقتراح المشاريع والإشراف على دراستها وتقديم المشورة الفنية المفصّلة حول مضمون العقود ومندرجاتها، والإعداد لمناقصات التلزم العمومية، ومن ثم إدارة ومراقبة أعمال تنفيذ هذه المناقصات وتقييم نتائجها وآثارها، وكذلك متابعة الالتزام بالمهل الزمنية المحدّدة واحترام جداول تسديد القروض للجهات المقرضة. وليس بالأمر السهل أن يحرص تنفيذ هذه المهمّات بالمجلس وحده، فيما تعاني – أو أريد لها أن تعاني – معظم الوزارات والهيئات العامة الأخرى من إفتقادها الى القدرات التجهيزية والبشرية وإلى تقاليد الحوكمة الشفّافة. والمعروف أن القدرات الاستيعابية «الطبيعية» لمجلس الإنماء والإعمار في مجال إدارة الاستثمارات العامة لم تتجاوز بشكل وسطي، بحسب التجربة السابقة المحقّقة، عتبة الخمسماية مليون دولار أميركي سنوياً^{٣٨}، في حين أن هذا المجلس سيكون مطالباً بموجب البرنامج الاستثماري بإدارة نفقات عامة استثمارية تتراوح قيمتها في السنوات الأربع الأولى ما بين مليار ونصف وملياري دولار في السنة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الاستثمار السنوي الذي أداره المجلس منذ أواسط التسعينيات^{٣٩}. وهذا ما يضع المجلس – حتى لو تعاون من كُتب مع الوزارات المعنية – أمام عقبات وتحديات لا يبدو أن ثمة من فكّر أو يفكّر، من داخل الجسم السياسي الحاكم، في طرق مواجهتها وحلّها راهناً ومستقبلاً.

٣٨ وقّع مجلس الإنماء والإعمار عقوداً بقيمة تناهز ١٤ مليار دولاراً بين نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ونهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وقد أنجز خلال هذه الفترة فعلياً نحو ٨٠٣ مليار من قيمة هذه العقود.

٣٩ الأرقام الرسمية الصادرة عن مجلس الإنماء والإعمار حول الاستثمارات المخططة والاستثمارات الفعلية المنقّدة خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٦.

٨ - العوامل السياسية المؤثرة في تنفيذ البرنامج الاستثماري بعد انتهاء الانتخابات النيابية:

انتهت الانتخابات النيابية الأخيرة بعد شهر واحد من تاريخ انعقاد مؤتمر باريس (٤) – وربما لم يحصل هذا التزامن على سبيل الصدفة - ولا بدّ من التنبّص في انعكاساتها على التوازنات بين أطراف السلطة ومدى تأثيرها، سلباً أم إيجاباً، في الفرص الفعلية المتاحة مستقبلاً للمضيّ في تنفيذ البرنامج الاستثماري، وخصوصاً مشروع الشراكة بين القطاعين. وقد انطوت نتائج الانتخابات على بعض التغيير في هذه التوازنات، مع تسجيل تراجع نسبي في مواقع القوى المحلية التي تعتبر الأقرب سياسياً إلى أجواء "التحالف الدولي" الذي سبق أن رعى تنظيم مؤتمرات باريس وغيرها، في مقابل ازدياد نفوذ القوى المقربة من "محور الممانعة" الإقليمي الذي يتموضع في مواجهة هذا "التحالف". ومن المرجح أن ينعكس هذا المعطى السياسي المستحدّ - والمستمرّ في التفاعل مع الصراع الأشمل الدائر في المنطقة - على نمط التعاطي الرسمي اللاحق مع مخرجات مؤتمر باريس (٤). فعندما سينتقل البرنامج الاستثماري من أروقة مجلس الإنماء والإعمار إلى طاولة مجلس الوزراء ثم مجلس النواب، ويحين بالتالي موعد تنفيذ المشاريع الملحوظة فيه، فإنه ليس محسوماً - بصرف النظر عمّا ورد في التقارير والوثائق الخلفية المقدّمة الى المؤتمر - كيف ستتم دعوة الهيئتين التشريعية والتنفيذية بتركيبتهما الجديدة للموافقة على المشاريع: هل تتمّ دفعة واحدة؟ أو يصار إلى إقرارها رزمة رزمة بحسب مصدر التمويل أو القطاع؟ أو يجري الإصرار على مناقشتها مشروعاً مشروعاً؟ وإلى جانب ما تثيره هذه المسألة من إشكالات، فإن "قنابل موقوتة" أخرى تبقى قائمة، خصوصاً إشكالية تفاهم أطراف الحكم على تنفيذ مضمون اتفاق الشراكة، حيث تبرز عقبتان أساسيتان: الأولى سياسية، وتعود الى أن فريقاً وازناً من أطراف الحكم مرشّح فعلياً للاعتراض على نهج الخصخصة الشاملة، آخذاً في الاعتبار ضخامة المقاومة التي ستبديها الفئات الاجتماعية التي أوصلته إلى الحكم حتى لو اقتصرّت الخصخصة على الإدارة ولم تشمل الملك العام؛ والثانية اقتصادية ومصالحية، وتعود إلى وجود تباينات عميقة (وتاريخية) بين تركيبة أطراف السلطة وتركيبية فعاليات القطاع الخاص، وبخاصة الفعاليات الأكثر نفوذاً والمهيأة للفوز بعطاءات البرنامج الاستثماري. وللتوضيح أكثر،

إن خلافاً كبيراً يميّز علاقة كلٍّ من أطراف الحكم بمجتمع رجال الأعمال المعني واقعياً بموضوع الشراكة، وقد يطمح بعض هذه الأطراف - في ضوء تزايد فائض وزنه السياسي - إلى محاولة التعويض عن النقص التاريخي في وزنه الاقتصادي عبر تعزيز حظوظ "فريقه" من رجال الأعمال في حصد حصة وازنة من المشاريع المعروضة للخصخصة.

ومن المرجح، في حال محاكاة فرضية انزلاق لبنان نحو "سيناريو الانهيار" المالي والاقتصادي، أن تتراجع حظوظ استمرار تنفيذ البرنامج الاستثماري، دون إغائه بالضرورة، وأن تفرض ضخامة التداعيات الاجتماعية حصول توافق مبدئي - ولو قسراً - بين أطراف الحكم على ما يعتبر «أبغض الحلال»، أي طلب العون من المؤسسات الدولية، وسط انسداد كافة البدائل الأخرى. ولكن بالرغم من ترجيح حصول مثل هذا التوافق المبدئي، فانه من المشكوك فيه أن تجمع أطراف الحكم في هذه الحالة على ما قد تحاول المؤسسات الدولية فرضه عليها من التزامات سياسية واقتصادية قاسية مقابل المساعدات والتسهيلات التي سوف تمنحها للحكومة اللبنانية، بما في ذلك استمرارها في التمويل الجزئي للبرنامج الاستثماري. وما من أحد يستطيع التكهن أين يبدأ مسلسل الالتزامات والشروط وأين ينتهي، وهو قد يشمل تنازلات موجهة في ملفات النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين وفي موضوع ثنائية السلاح على الأراضي اللبنانية ونمط التموضع اللبناني الرسمي في صراع المحاور الإقليمية، ناهيك بالطبع عن فرض سياسات تقشفية اجتماعية صارمة على اللبنانيين على مدى سنوات طويلة. وينبغي عدم استبعاد أن يؤدي التباين في مواقف أطراف الحكم من هذه الشروط، إلى مرحلة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي، على غرار ما شهدته بلدان أخرى تعرّضت لأزمات مماثلة.

علاجات بالمفروق... أم بالجملة: قوة المثال في علاج مشكلة الكهرباء

حان الوقت للاعتراف بأن تكرار تجارب المؤتمرات الدولية المعقودة تحت شعار «دعم لبنان ومساعدته»، لم يفلح عملياً - وسط غياب الإصلاحات - في الحدّ من إضعاف هذا البلد وزيادة ارتخائه للخارج وتعظيم دينه العام ومظاهر الخلل الاجتماعي فيه. كما حان وقت الاعتراف بأن استجلاب هذه القروض منذ التسعينيات لم يكن محكوماً

فقط بضعف أو عمجز الحكومات المتلاحقة عن اجترار حلول أو برغبتها المحصورة في تأجيل أزمات تنذر بالكوارث، بل لأنه شكّل أيضاً - وأساساً - الوسيلة التي مكّنت نواة ضيقة ومنتفذة من أركان في الدولة وعالم المال والأعمال من الإغتناء السهل^{٤٠} بفضل نمط إدارة ملفات العجز والدين العام وطغيان ظاهرة الانتفاخ المالي على عمل الاقتصاد ككل. وقد حالت ضخامة المصالح الخاصة - المعلنة والخفية - التي تنامت وتكرّزت لدى هذه الفئة، دون إفساح المجال أمام إصلاح المرتكزات السياسية والإدارية العميقة للنظام السياسي والاقتصادي القائم. إن هذه النواة كانت وما تزال تلعب دوراً بارزاً في تقرير السياسات العامة وتحمّل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن تردّي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ولا ينبغي التقليل من قدرة تلك النواة - من موقعها في مركز القرار الرسمي - على حرف مشروع تمويل البرنامج الاستثماري عن مساره المنشود، وتحويله إلى منصّة إضافية من منصّات تحقيق المنافع والأرباح السهلة والريوع، أيّاً كانت سيناريوات التطور السياسي والاقتصادي اللاحق في البلد.

وفي معرض البحث عن حلول، لا يجدي تدييج وصفات طويلة من العلاجات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، على غرار ما يرد غالباً في البيانات الوزارية والخطاب الرسمي الإنشائي وفي العديد من الدراسات الصادرة عن منظّمات دولية ومراكز أبحاث محلية. بل أن هذه الحلول يجب أن تبدأ من قراءة ثانية للأوضاع الاقتصادية والمالية تتيح ابتداء خيارات من نوع آخر، ولو اعتبرها البعض ضرباً من الخيال، خيارات تفتح الآفاق أمام تمكين الدولة من النهوض مجدداً واستعادة وظائفها الأساسية، كما فعلت معظم الدول التي سبقتنا على طريق التنمية. ومن أولى شروط هذا النهوض، التوجّه بالأولوية - بعد إجراء مسح للمقيمين^{٤١} - نحو استحداث نظام ضريبي تتركز أعباؤه الأساسية على مكّنات الثروة والريع وأرباح كبار المكلفين^{٤٢} (تبعاً لما يرحح أن تتمخض عنه نتائج المسح الاحصائي)، بحيث يوفّر للدولة المداخيل التي تسمح لها، ولو بشكل

٤٠ يصل الدكتور غسان دبية الى حدّ وصف تراكم الدين العام بصفته «ناجماً عن سرقة المال العام والفساد»، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار ١٢ آذار/مارس، ٢٠١٨.

٤١ يعود آخر وأحدث مسح احصائي للمقيمين الى عام ١٩٩٣!!!

٤٢ من ضمن الاقتراحات، اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يطال الشطور العليا لأرباح شركات الأموال، بمعدلات تصل إلى ٢٥٪ أو ٣٠٪ من القيمة الصافية لهذه الأرباح، بما فيها خصوصاً للمصارف والشركات العقارية وكبار المستوردين والمكلفين، إلى جانب زيادة معدّل الضريبة على القيمة المضافة (AVT) على المواد الاستهلاكية الكمالية.

متدرج، بتمويل عملية إعادة بناء البنى التحتية. وبالطبع، لن تكون لهذا النظام الضريبي البديل الفعالية المنشودة ما لم يتزامن مع إصلاحات أساسية في بنية الوظائف العامة والإنفاق العام وأطره المؤسسية والإدارية، وصولاً إلى تفعيل وتحسين أداء المرفق العام إلى مستوى يصعب معه استمرار استخدام مقولة «الدولة تاجر فاشل» كذريعة لقضم الأملاك والأصول العامة. ومثل هذا التوجّه هو بالتحديد الذي يعزز النمو ويخلق فعلاً الفرص لإعادة توجيه وتحفيز القطاع الخاص نحو تحديث وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة عالية - بدل استمرار غرقه في إنتاج سلع وخدمات غير قابلة للتداول - كأنشطة اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي واقتصاد التنوع البيئي وتكنولوجيا الغذاء والطاقة النظيفة وخدمات الصحة والتعليم والسياحة ذات القدرة التنافسية العالية، إضافة الى أنشطة «نبيلة» مختارة في مجال إحلال بدائل للمستوردات عبر توليفة متكاملة ومتعاضدة من «الصناعات الذكية» التي لا تلبي فقط احتياجات الأسواق الداخلية بل يكون لها أيضاً طابع تصديري.

وارتباطا ببلورة مثل هذه الخيارات، بدأت تطرح تساؤلات مشروعة حول مدى جدوى استمرار الاعتماد على القروض الخارجية اذا كان القطاع الخاص اللبناني هو الذي سوف يمول أكثر من ثلث المشاريع، مشيرة الى أن ما يتطلبه هذا التمويل المحلي من ضمانات - لا طاقة للدولة راهناً على تأمينها - يمكن توفيره عبر إشراك المانحين أساساً في حلّ هذه المسألة بالذات، بدل اضطلاعهم بتمويل غالبية البرنامج الاستثماري. ويطال بعض هذه التساؤلات بشكل خاص نمط تعامل الحكومة الفاضح مع أزمة الكهرباء، الذي ترافق مع تجاذبات وتحاصصات فوقية وإهدار عقود من الزمن، على الرغم من جهوزية الملف للتنفيذ، في الوقت الذي كانت كلفة هذه الأزمة تستأثر سنوياً بنحو ثلث عجز الموازنة، الى جانب استثمارها تراكمياً بأكثر من ٤٠٪ من إجمالي قيمة الدين العام. وكان يمكن للبنان الاستعاضة عن طلب المزيد من القروض الخارجية لو أنه أقدم في الوقت المناسب على توفير المعالجات المطلوبة لتلك الأزمة بالذات. فما الذي حال دون إبتداع الحكومات المتعاقبة حلولاً لمعضلة الكهرباء عبر قرارات مسؤولة وقابلة للتنفيذ، تشمل إدارة المرحلة الانتقالية وإصلاح القطاع وتطويره وبناء المعامل وتعديل تعرفه استهلاك الطاقة الكهربائية والحدّ من دعم هذا الاستهلاك وصولاً الى إلغائه، ما كان وقرّ على

الدولة سنوياً ما بين مليار دولار ومليار ونصف مليار دولار أميركي. ولو اتخذ مثل هذا القرار في حينه لكانت القيمة المتراكمة لهذا الوفّر تجاوزت بمفردها على مدى ٨ أعوام - تبعاً لتطور تعرفات استهلاك الكهرباء وأسعار النفط والفوائد العالمية - مجموع تعهّدات الاقراض الميسّر التي حصل لبنان عليها في مؤتمر باريس (٤). وما ينطبق على هذا المثال يصحّ أيضاً، وإن بنسب وأشكال أخرى، على معالجة العديد من الملفّات المتعلّقة بمشروعات عامة حيوية وملحّة سبق أن تكرّر تأجيل تنفيذها مرّات عدّة.

إن هذا النمط من المبادرات هو الذي يطمح الشعب اللبناني إلى تجسيده، وصولاً إلى إعادة بناء الدولة كدولة إنمائية وغير طائفية، دولة متحرّرة من التقاسم الفوقي للسلطة والثروة ومن شبكات المصالح والامتيازات الخاصّة والزبائنية.